

العدالة وحقوق الانسان

د. خالد المبارك

16/08/2008 القدس العربي

لا يختلف عاقلان منصفان على ان منظمة العفو الدولية وابنة عمها عبر الاطلسي راصدة حقوق الانسان لهما المقدرة على ان تقولوا للظالم ظالم في عينه. برهنتا على ذلك في مناسبات كثيرة اهمها نقدهما للسياسات والمواقف المتصلة بانتهاكات حقوق الانسان في الاراضي الفلسطينية المحتلة. ولا يختلف مراقبان مدققان على ان نشاط المنظمين الدوليين دليل ساطع على حيوية وفعالية المنظمات غير الحكومية والدور الذي يمكن ان تضطلع به في الدول الديمقراطية بمجتمعاتها المفتوحة وحرية الاعلامية. الا ان شكاً ظل يساور البعض حول تعريف 'حقوق الانسان' وصلته بالمراحل التاريخية التي تمر بها البلدان المختلفة. فالفكر السياسي الديمقراطي قد تبلور في وقت مورست فيه تجارة الرقيق وانتهكت فيه حدود وحقوق الشعوب في آسيا وافريقيا بمختلف اشكال الاستعمار وممارساته. كما ان اول حق من حقوق الانسان ينبغي ان يكون حقه في لقمة يقتات بها اطفاله. وقد اوضح انهيار جولة المفاوضات حول حرية التجارة العالمية يوم 29 تموز (يوليو) الماضي بجنيف ان الخلل في النظام العالمي السائد حالياً ليس في هياكل المنظمات السياسية - الاقتصادية الكبرى فحسب بل في فروعها وفروع فروعها. ليس في تكوين مجلس الامن والمنظمات الدولية التي انشئت بعد الحرب العالمية الثانية وحدها بل في ساحة التجارة بما في ذلك حرمان الدول التي نالت استقلالها السياسي من تبني سياسات داخلية تنطلق من الحقوق الاساسية لمواطنيها، واجبارها على الرضوخ لاملاءات مصالح الدول الكبرى. اوردت منظمة 'اكشن ايد' ان المسؤولية عن انهيار جولة المفاوضات تقع على عاتق الولايات المتحدة والاتحاد الاوروبي لأنهما لم ينظرا ابعد من مصالح الشركات 'عابرة الحدود' التي ترغب في الاستيلاء على اسواق البلدان الفقيرة. يجوع الملايين في الدول النامية لأن الدول الغنية تدعم بضعة الآف من مزارعيها. الا يقع ذلك تحت قائمة الانتهاكات؟ النقد الذي يمكن توجيهه لمنظمات حقوق الانسان الكبرى (اضافة الى انها غير منتخبة ولا توجد آلية لمحاسبتها) هو انها تهتم في معظم الاحيان بالتفاصيل مثل اعتقال مواطن في الحملات التي لا يشك احد في جدواها او ضرورتها ونبيل مقصدها تتضاءل امام الصورة الاكبر للحيف الواقع على ملايين البشر في العالم نتيجة لأن صوت الأقوياء هو الأعلى دائماً. الأقوياء الذين يسمحون ببعض النقد وبعض الحريات.

مما يؤسف له ان منظمة العفو الدولية ومنظمة راصد حقوق الانسان اخذتا تتقاعسان حتى في التفاصيل التي امتازتا بها في الماضي.

فقد شكاً كرستيان بالمه المواطن السويدي الذي كسب قضية ضد المحكمة الجنائية الدولية يوم 9/7/2008 امام المحكمة الادارية لمنظمة العمل الدولية من ان منظمات الانسان لم تؤازره بل صممت تماماً عن ذكر الظلم الذي وقع عليه والنصر القضائي الذي ناله عن جدارة في هيئة تعويض مالي سخي.

ما صممت عنه منظمات حقوق الانسان - الامر الذي يقلل من صدقيتها - قد جاهر به الخبير

القانوني لصحيفة 'ديلي تلغراف' (2008/7/17) الذي طالب باستقالة المدعي العام للمحكمة الجنائية الدولية. واصل هذا القانوني الأمين كسر جدار الصمت المشين فكتب مقالة اخرى في عدد آب (اغسطس) الجاري من مجلة' لولو غازيت' (مجلة جمعية القانون في بريطانيا) ينادي فيها مرة اخرى باستقالة لوي اوكامبو لعدم كفاءته القانونية. تساءل جوشوا روزنبرغ عن سبب اعلان اتهام الرئيس عمر البشير علنا. اذا كان القصد فعلا هو الاعتقال الم يكن من الحكمة والكياسة ابقاء الامر طي الكتمان لكي لا يحتاط الرئيس السوداني؟ تناول هذا الموضوع ايضا د. مارك كلامبيرغ (جامعة ستوكهولم) قائلا ان توقيت لوي اوكامبو للاتهام غريب. فهو قد حرص على تسريب الخبر لصحيفة امريكية يوم 7/10 ثم اصدر به بيانا بعد ذلك بيومين ثم اعلن الاتهام رسميا في مؤتمر صحافي يوم 7/14. اي انه اعلنه بعدة طرق قبل ان يعرض على قضاة المحكمة! يقتطف د. كلامبيرغ تعليقا للصحفية البريطانية المتخصصة في دارفور جولي فلنت التي قالت ان نص اتهام الرئيس البشير لم ينشر كاملا حتى بعد مرور اسبوعين على مؤتمر لوي اوكامبو الصحافي لأنه كان مليئاً بالأخطاء اللغوية واخطاء الطباعة! كما قالت ان الاستعجال يبدو مقصوداً للتعتيم على حكم المحكمة الادارية لمنظمة العمل الدولية الذي صدر يوم 7/9 ضد المحكمة الجنائية الدولية (و ضد اوكامبو). ومما يؤخذ على لوي اوكامبو ايضا ان القضاة اشاروا الى خطأ اجرائي في قضية اخرى، اذ لم يقدم لمحامي الدفاع ملفاً مهما به معلومات قد تساعدهم في الدفاع عن موكلهم توماس لوبانجا وعلقت القضية لذلك يوم 7/2.

عصبت منظمات حقوق الانسان الدولية الكبرى اعينها عن اخطاء المدعي العام للمحكمة الجنائية الدولية الامر الذي يدل على انتقائية تفسيرها للقيم الدولية. فهي تقبل الخلل الكبير في العالم الذي يتعلق بالكبائر التي يقترفها الاقوياء. يُسمح لها لذلك بأن تغضب هؤلاء الاقوياء مرة بعد اخرى. لكنها تحرص على عدم تجاوز الخطوط الحمراء او المرسومة. الحملة ضد السودان مدبرة بحذق ودهاء. وهي سياسية لا صلة لها بدارفور او معاناة اهلها. فهل صارت منظمات حقوق الانسان ادوات في هذه الحملة (مثل نجوم هوليوود الذين استقطبوا رغم جهلهم بموقع دارفور في خريطة السودان)؟ المحزن بحق هو ان المرء عندما يصاب بخيبة الامل في الحملة المدبرة بدهاء ضد السودان يلجأ للصحف العربية فيجد في بعضها تكراراً لافتراءات وسائل الاعلام الغربية المضللة. فبعض اقلامنا تابعة وعاجزة عن التفكير المستقل والتعبير المستقل. وبعض كتابنا العرب يصدقون ان المحكمة الجنائية الدولية مستقلة ومحايده وان هدفها الاساسي هو العدالة الناجزة (كما يفترض د. سعودي علي عبيد/القدس العربي' 8/7).

واقع الامر ان هذه المحكمة (شأنها شأن منظمة العفو الدولية ورصيفاتها الاخريات) جزء من منظومة لا يمكن النظر اليها بعيدا عن مصالح الدول الكبرى في دارفور والمنطقة كلها ولا يمكن النظر اليها بعيدة عن معاداة العرب والخوف من الاسلام.

'المستشار الاعلامي بسفارة السودان في لندن